افتتاحية التقرير الشهري لجمعية مصارف لبنان

بقلم الأمين العام الدكتور فادي خلف

تجنيب لبنان اللائحة الرمادية

خلال الأشهر الأخيرة، انشغل القطاع المالي اللبناني بمخاطر إدراج لبنان على اللائحة الرمادية من قبل مجموعة العمل المالي(FATF) ، وهو ما قد يهدد النظام المالي اللبناني المتأزم أساسًا. وقد حذرت جهات دولية ومحلية من تأثيرات هذا الإدراج على التعاملات المالية والاقتصاد اللبناني، كما تم تسليط الضوء على الدور الذي لعبه حاكم مصرف لبنان بالإنابة، الدكتور وسيم منصوري، في تجنيب لبنان هذا الإدراج حتى الآن.

مخاطر اللائحة الرمادية:

إن إدراج لبنان على اللائحة الرمادية يعني وضع النظام المالي اللبناني تحت مراقبة شديدة، مما سيزيد من تعقيدات التعاملات المالية، وسيكون لذلك تأثيرات سلبية على التعاملات المصرفية مع الخارج. وسيفاقم الإدراج من أزمة الثقة التي يعاني منها الاقتصاد اللبناني، بما سيؤثر حكماً على إمكانية استقطاب الأموال من الخارج في المستقبل.

المساعي اللبنانية:

لقد قام مصرف لبنان بتحركات سريعة وفعالة لتجنب إدراج لبنان على اللائحة الرمادية ونجح حتى الآن في المهمة، حيث تم العمل على عدة صعد:

- الاتصالات مع الجهات الدولية.
- تقديم التقارير الدورية.
- تقوية آليات الرقابة على التحويلات المالية.

وبدورها واكبت المصارف هذه الجهود بإجراءات مُكَمِّلة، ما ساهم حتى الآن بتجنيب لبنان إدراجه على اللائحة الرمادية.

المآخذ الدولية على الوضع اللبناني:

إلا أنه رغم الإجراءات المذكورة أعلاه، تم توجيه عدد من الملاحظات الهامة للبنان في ما يتعلق بجهوده في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ومن هذه الملاحظات:

1. **الاقتصاد النقدي:** استمرار توسع الاقتصاد النقدي في لبنان لا يزال يمثل مصدر قلق رئيسي لمنظمة FATF، حيث يسهم في صعوبة تتبع الأموال ومكافحة النشاطات غير المشروعة. هذا الوضع يفاقم التحديات ويضع جزءاً كبيراً من التعاملات المالية خارج نطاق رقابة مصرف لبنان والمصارف.
2. **مكافحة الفساد:** تم التأكيد على أن الفساد في المؤسسات الحكومية يشكل تحديًا كبيرًا أمام تنفيذ الإصلاحات المطلوبة لضمان التزام لبنان بالمعايير الدولية. وطلبت FATF من لبنان اتخاذ خطوات سريعة وفعالة لمعالجة هذا الأمر.

3. **الملفات العالقة في القضاء:** عبّرت FATF عن قلقها بشأن الملفات العالقة في النظام القضائي اللبناني، مشيرة إلى أن التأخير في معالجة هذه القضايا يُضعف الجهود المبذولة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وأكدت FATF على أهمية استقلالية القضاء وتسريع البت في القضايا الحساسة لضمان تنفيذ الإصلاحات المطلوبة بشكل فعال.

الخلاصة:

في الختام، ورغم الجهود الكبيرة التي بذلها مصرف لبنان لتجنب إدراج لبنان على اللائحة الرمادية وما تقوم به المصارف من تدقيق في التحويلات، فإن التحديات لا تزال كبيرة ولبنان ما يزال تحت المجهر الدولي، وأمامه استحقاق اجتماع FATF في الخريف المقبل. يبقى على الدولة اللبنانية ومؤسساتها الرسمية ومختلف القوى السياسية تحمل مسؤولياتهم في مكافحة الفساد والحد من هيمنة الاقتصاد النقدي، وذلك لضمان عدم وقوع لبنان في المزيد من الأزمات المالية التي قد تكون عواقبها كارثية على البلاد.

ملاحظة: إن الافتتاحية التي يكتبها الأمين العام في النشرات الدورية لجمعية مصارف لبنان تمثل رأيه وتحليله الشخصي للمستجدات، دون أن تلزم بأي شكل من الأشكال الجمعية بمضمونها الذي يبقى على مسؤولية الأمين العام وحده.